University of Zawia - Rewaq Alhkma Journal (UZRHJ)
Volume 8, Issue 1, (2024), pp. 1-12

Human Rights and Fundamental Freedoms in the Light of Globalization

Samia Abu Al-Saud

Faculty of Education Zuwara - University of Zawia
Zawia - Libya

EMAIL: mostafasamia1977@gmail.com

Received:01 /01/2024 / Accepted:15/02/2024 Available online:30/06/2024.*DOI:10.26629/UZRHJ .2024.01*

ABSTRACT

Whoever traces the emergence and development of human rights will find them of interest to intellectuals, politicians, sociologists, philosophers, and religious jurists. At the same time, they are of interest to states, and every state is keen on human rights and advocating for them. Human rights mean respect for man's humanity and humanity. Previous declarations of human rights were concerned with the degree The first is political rights, but after the emergence of the state, its functions for social affairs were divided. Modern documents began to appear that are concerned with human rights from a social and economic perspective, which is what will be addressed in this research by talking about basic freedoms and human rights in Islam, the Universal Declaration of Human Rights, and human rights in The shadow of globalization.

Keywords: Human rights - globalization - human rights in Islam - the new international situation.

"Articles published in *Univ Zawia Rewaq Alhkma* J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل العولمة

سامية أبو السعود

كلية التربية زوارة – جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
Email: mostafasamia1977@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/01م تاريخ القبول: 2024/02/15م تاريخ النشر: 2024/06/30م

ملخَّص البحث:

إن من يتتبع نشأة وتطور حقوق الإنسان يجدها موضع اهتمام رجال الفكر والسياسة وعلماء الاجتماع والفلسفة وفقهاء الدين،وهي في ذات الوقت موضع اهتمام الدول وكل دولة تحرص على حقوق الإنسان والدعوة لها، فحقوق الإنسان تعني احترام إنسانية الإنسان وأدميته، وقد كانت الإعلانات السابقة لحقوق الإنسان تهتم بالدرجة الأولى بالحقوق السياسية إلا أنه بعد ظهور الدولة انقسام وظائفها للشؤون الاجتماعية بدأت تظهر الوثائق الحديثة التي تهتم بحقوق الإنسان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهو ما تم تناوله في هذا البحث من خلال الحديث عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في الإسلام، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في ظل العولمة.

كلمات مفتاحية: حقوق الإنسان . العولمة . حقوق الإنسان في الإسلام . الوضع الدولي الجديد .

مقدمة:

على امتداد مراحل تطور المجتمعات البشرية، سعى الإنسان إلى ممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة استناداً إلى سنن وقوانين الحياة لدى الإنسان في علاقته مع الآخرين، وعلى الدوام وجد الإنسان نفسه أمام قوى تحاول مصادرة هذه الحقوق انطلاقاً من النزعة الأنانية وحب الهيمنة والسيطرة وعوامل الاستغلال الاقتصادي والسياسي التي غذت هذه النزعة لدى المناهضين لحقوق الإنسان على اختلاف طبيعتهم ومواقعهم، وهكذا نشأ الصراع بين الشرائح العامة والفئات الظالمة ليكون هذا الصراع سمة من سمات المواجهة بين الخير والشر والطموح بسيادة مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية .

إن من يتتبع نشأة وتطور حقوق الانسان يجدها موضع اهتمام رجال الفكر والسياسة وعلماء الاجتماع والفلسفة والقانون وفقهاء الدين، وهي في ذات الوقت موضع اهتمام الدول، وكل دولة تحرص على حقوق الإنسان والدعوة له، فحقوق الإنسان تعني احترام إنسانية الإنسان وصون آدميته .

وقد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بداية متواضعة، إذ اقتصرت اهتماماته على حالات معينة ومحددة انصبت على مكافحة الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان المتمثلة بالرق

والاتجار بالبشر وتدرج ذلك إلى إقرار التدخل لأهداف إنسانية في بعض الحالات وإلى حماية الأقليات وبعض حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للاستعمار.

اكتسب مضمون حقوق الإنسان أهمية كبيرة حتى في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كان موضوع حقوق الإنسان من المسائل المهمة التي جرى استغلالها في محاربة المعسكر الشرقي، وقد بدأت مسألة حقوق الإنسان تظهر منذ نشوء الدولة كوحدة سياسية مستقلة، وليست جماعة من السكان فقط، وظهر مفهوم المواطنة فظهرت الحاجة إلى تقنين وتوضيح مفهوم حقوق الإنسان، وعندما ازدهرت فكرة الديمقراطية كمفهوم سياسي ظهر أيضاً مفهوم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان .

وهكذا فإذا كان مفهوم المواطنة قد ارتبط بمفهوم الدولة، فإن مفهوم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ارتبط بمفهوم الديمقراطية، ولذلك كانت الثورات التي قامت ضد الأنظمة المستبدة للحكم تسارع إلى الإعلان عن وثائق حقوق الإنسان وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما كان هذا هو شأن الثورة الفرنسية التي أعلنت وثيقة لحقوق الإنسان والمواطن .

وقد كانت الإعلانات القديمة لحقوق الإنسان تهتم بالدرجة الأولى بالحقوق السياسية، إلا أنه بعد ظهور مبدأ تدخل الدولة وانقسام وظائفها للشئون الاجتماعية، بدأت الوثائق الحديثة تهتم بحقوق الإنسان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

منهجية الدراسة تتطلب عملية تناول حقوق الإنسان وما يتعلق به من حريات أساسية في ظل العولمة، ويتمثل محور تركيز الدراسة على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها حماية واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته وفقاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية وكافة القوانين والأعراف الدولية والتي أصبحت مطلباً ملحاً نتيجة لما يحدث من انتهاكات صارمة لحقوق الإنسان والاستهانة بإنسانيته وكرامته في ظل الوضع الدولي الجديد .

أما فيما يتعلق بفرضية الدراسة فإنها تتمثل في المطالبة بتحقيق عادل لحقوق الإنسان وحقه بحياة حرة كريمة، كما تتبنى هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون وذلك بتسليط الضوء على تناول حقوق الإنسان وما يتعلق به من حريات أساسية، ومن هنا تأتي الضرورة إلى التأكيد على صون آدمية الإنسان واحترام إنسانيته من خلال احترام حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقه في التعبير من خلال وسائل الاتصال الحديثة المختلفة وبما لا يتعارض مع مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية والحق في التعددية السياسية وحق الانتخابات في اطار مصلحة الأمة والمجتمع . وتمشياً مع الفرضية المثارة فإنه سيتم التعرض إلى الآتي:

أولاً:. الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في الإسلام:

قبل أن نتناول مفهوم الحريات الأساسية يجدر بنا أن نحدد محتوى هذا المصطلح لغوياً . فالحرية تعني (انعدام القيود)، لكن السؤال المطروح أي قيود تعني ؟، من الواضح أن هناك صور متباينة لنوع الحرية التي يمكن أن نتخيلها ولكن هناك قيود متعددة منها الاجتماعية والدينية والغريزية، وهذا يعني أن فكرة

الحرية لا تتحقق إلا بغياب هذه القيود أو الكوابح التي تحد منها، لذلك فالإنسان شاء أم أبى هو محكوم برغباته وغرائزه وما تمليه عليه الغرائز، كغريزة البقاء وغريزة الجوع، الأمر الذي يجعل معنى الحرية ملتبساَ وإشكالية. وأي كان الأمر حيث نرى أن الفلسفة الوجودية قد تمادت في فهم الحرية وغالت فيها رغم ما يواجهها من عراقيل، فهم يرون أن فكرة الحرية قاصرة فقط على وجود الإنسان، لأن الإنسان أرقى الموجودات في الكون وهو الذي يحقق وجوده بمحض اختياره وإرادته، حيث يرى سارتر أن الذي يختار نفسه بكل حرية هو الذي يكون نفسه، أعني هو الذي يكون من صنع نفسه (مهران،1973،98،99)، لذلك فإن مفهوم الحرية عند الوجوديون هو اختيار الإنسان لذاته، بمعنى أن الحرية من وجهة نظرهم: هي الوجود الإنساني نفسه وليس مجرد صفة مضافة إلى هذا الوجود، وفي ذلك يقول سارتر " أن الحرية ليست صفة مضافة أو خاصية من الخصائص الطبيعية، بل هي تسييج وجودي ..."(مهران،100). وهكذا أصبحت الحرية عند الوجودية وكأنها قدر لا سبيل للهروب منه، فقد قدر على الإنسان أن يكون حراً وليس له الحرية في أن يتخلى عن حريته، فقد حكم علينا بأن نكون أحراراً على حد قول سارتر .

و لم تكن الأمم المتحدة أول من نص على أن كل إنسان حر وأن له حقوقاَ، ففي الكتب السماوية وخاصة القرآن الكريم آيات عديدة تتناول هذا الموضوع، فالله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان وميزه بالعقل والإرادة جعله حر، وقد أعطى الإسلام للإنسان كامل الحرية في التصرف ولكن بشرط أن يكون معتدلاً متوازناً في كل شيء، وإن كان الأمر متعلقاً بالعبادة قال تعالى:" وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين "(الأعراف،29)، فالوسطية ميزان الحرية ودليل الواقعية التي لا تعترف بالمبالغة في هذا الأمر أو ذاك، والوسطية هي المطلوبة من المسلم خاصة والمسلمين بشكل عام كما جاء في قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) (البقرة،142) .

والإسلام ينهى عن الظلم واغتصاب حقوق الآخرين أو الاعتداء عليهم، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " يقول الله تعالى: يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ، واتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة" (يونس، 44) . فكل اعتداء على حقوق الآخرين ومساعدة الظالم ظلم وتعد على هذه الحقوق، إذ أن الظالم يزداد ظلماً وتعدياً وجوراً حين يشد أزره فرد أو جماعة، وقد جاء في الحديث الشريف: " من أعان ظالماً ليدحض بباطله حقاً فقد برئت منه ذمة الله ورسوله " رواه مسلم (الخطيب،1998،89).

والظلم لا يأتي إلا من الناس بحق الناس، قال تعالى: " إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون " (يونس،44) .، وقوله تعالى: " إن الله لا يظلم مثقال ذرة " (النساء،40)

وإذا كان الظلم مفسدة لشؤون الدين والدنيا فإنه ظلمات يوم القيامة كما قال الرسول صل الله عليه وسلم " إني حرمت على نفسي الظلم وعلى عبادي ألا فلا تظلموا . رواه البخاري ومسلم و أبوحنبل (عماره،1958، 55، 56).

فبعد أن ضرب الله لنا المثل على بشاعة الظلم فقد حرمه على نفسه ونهانا عنه وحذرنا من اقترافه، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه (عماره،60).

هكذا وجدنا في تراث الإسلام الكثير من المأثورات التي تحض على مقاومة الظلم والظالمين وتبشر أهل الحق بما أعده الله تعالى لهم من رفيع الدرجات لقاء معاناتهم مصاعب طريق الظلم والفساد .

والدين الإسلامي يدعو إلى الأخوة والمساواة في الحقوق والواجبات والابتعاد عن كل ما يسبب الأذى للمسلمين، ويمكن أن نتوقف هنا عند الدعوة إلى المحافظة على الحياة، فالحقوق أمانة يجب الحفاظ عليها ورعايتها سواء كانت خاصة تتعلق بالفرد أم عامة تتعلق ببقية أفراد المجتمع، قال تعالى: " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً "(الحجرات،113).، وحياة الإنسان في الإسلام لها قدسيتها ولا يجوز الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال، وكان ذلك من باب الرحمة والرأفة بالإنسان لأن الدين الإسلامي دين رحمة .

كما يدعو الإسلام إلى المساواة بين بني البشر جميعاً، قال تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير " (الحجرات،10) .

والإنسان صاحب الحق في الحفاظ على كرامته وإنسانيته، وصاحب الحق في المساواة بينه وبين الآخرين، وصاحب الحق في الملكية والتملك، وجاءت قمة العدل و المساواة بين المسلمين في تعزيز الإخاء والمساواة وإقامة العدل فيما بينهم، امتثالاً لقوله تعالى " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل(النساء،58)، وهنا يأتي العدل و المساواة لا مثيل لهما: وكان على المجتمع في مثل هذه العدالة والمساواة أن يؤسس واقعاً جديداً بكل معنى الكلمة، ليكون واقعاً مليئاً بالنبض الجديد القائم على التآلف والتقارب والحب والتعاون، فقد جاء الإسلام منهج هداية ونور، لتصحيح عقيدة البشر، وتهذيب نفوسهم، وتقويم أخلاقهم وتنظيم علاقاتهم، وإشاعة الخير فيما بينهم ومطاردة الشر والفساد في بيئاتهم، وقطع دابر الفرقة والتناحر بين صفوفهم.(الخطيب،90)

وتشكل الأخوة أهم دعائم التقارب والتعاون والتآلف والمحبة في الإسلام إلى جانب تعزيز المساواة التي جعلت الناس سواسية، كل ذلك جعل الإسلام دين عدل مطلق لا يساويه عدل، وأن المساواة في الإسلام مساواة مطلقة، فالإسلام ساوى بين الناس جميعاً دون اختلاف في اللون أو الشكل وما إلى ذلك وبقى أن يكون الإنسان مكرم عند الله تعالى في التقوى لا غير قال تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير "(الحجرات،13).

وقد رفع الإسلام من حقوق الإنسان ليجعل منها ضرورات فطرية للإنسان من حيث إنسانيته، ويرى بأن الحياة الحرة الكريمة حق لا بد أن يتمتع بها الإنسان، وأن حياة، الإنسان مقدسة، قال تعالى: " من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً "(الخطيب،92).

ونهى النبي صل الله عليه وسلم أن يخطب الرجل عن خطبة أخيه أو أن يسوم سومه أو أن يبيع على بيعه، كل ذلك تأكيداً لحقوق العباد وتعظيماً لحرماتهم .

والمساواة هي أساس العدل ولذلك كانت مبدأً عاماً يطبق على المجتمع داخل الدولة كركن أساسي من سياسة الإسلام دون تفرقة ولا تمييز في اللون أو اللغة أو اختلاف في الدين، ويدعو الإسلام إلى العدل

فهو من أهم المبادئ التي يقوم عليها الإسلام ويدعو إليها القرآن الكريم، قال تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " (النساء،58)، من هنا نرى أن الحكم بين الناس قائم على العدل، وذلك يعني نفي الظلم والجور ورفضهما على الاطلاق، حيث أن العدل الذي يتطلب الحكم بين الناس لا يتوافق وطبيعته مع الظلم والجور، كذلك المساواة أمام القضاء وفي تولي الوظائف العامة تحقيقاً لتكافؤ الفرص، أما في التكاليف العامة كالزكاة فتعتبر مقابلاً عادلاً للمساواة في الحقوق والحريات العامة، والتفاضل إنما يكون بالعلم والكفاءة .(الخطيب،93) .

كما أولى الإسلام العناية بالحريات الأساسية الممنوحة وحقوق الإنسان في المشاركة السياسية ويوفر له حق الترشح في الانتخابات، وحق إبداء الرأي والاستفتاء وما إلى ذلك ودون إكراه من أي أحد، قال تعالى: " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم "(الشورى،36) .

وقد ارتبطت قضية حقوق الإنسان بنظام الحكم في الإسلام حيث يملك أن يقرها أو يرفضها، وقد أجاز الإسلام الحق في محاربة وتغيير المنكر وجعل التصرف مع الرعية منوطة بالمصلحة، كما أن معظم مشاريع حقوق الإنسان تتطابق بميادين عديدة، فهي تتفق جميعاً في ميادين الحقوق الأساسية كالحق في الحياة وحرمة الذات وسلامة الوطن، والحقوق في العدل والمساواة وفي باب الحريات الذاتية كحرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية الإقامة والتنقل، وفي حريات العقيدة وتلتقي هذه المشاريع في عموم الحقوق المدنية مثل الحق في الزواج وتكوين أسرة وانجاب الأطفال، وحق التعليم والرعاية الصحية والتملك والتصرف والعمل، كل ذلك لا يتعارض مع ما جاء به الإسلام . وهكذا يمكن أن نجمل الكثير من الحقوق والحريات الأساسية التي ارتبطت بحقوق الإنسان وما جاء به الإسلام، وفي هذا المجال يمكن القول أن الانسان هو صاحب حق في الحياة ومن واجبه أن يوفر الأمان للآخرين، وأن يحافظ على حياتهم لينال حقه في المحافظة على حياته، إذ لا يمكن ولا يتاح لأي إنسان أن يمارس حقه بعيداً عن الحرية، فالحرية أساس الحقوق بكل الاتجاهات . (الباشا،1989، 28) .

ثانياً:. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

تميزت فترة نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر في تاريخ الفكر الأوربي بضعف الكنيسة، مما أدى إلى انخفاض سلطتها وبالتالي ضعف دكتاتوريتها، فازداد النشاط الفكري والذهني للإنسان الأوربي، وبقيام طبقة من المثقفين بتنظيم حركة فكرية واسعة النطاق على مستوى القارة الأوربية . تحرر الفكر وحرص المفكرون على تأكيد أهمية تخلص الفرد من رواسب العصر الدكتاتوري لكي يحقق الثقة بنفسه ويشعر بمقدرته الكامنة والذاتية بتحقيق التقدم والرفاهية والسعادة .

ويعتبر كل من فولتير وجون لوك وجان جاك روسو وهوبز من أبرز الأسماء من بين فلاسفة التنوير، حيث لم تزل أفكار جديدة في عصر النهضة تملأ ساحات أوربا وتمثل جذباً فكرياً للعقل الأوربي، حيث احتفظت فكرة الحقوق الطبيعية والتي أشار إليها فلاسفة اليونان خاصة أرسطو وصيغت في العصر

الحديث بما يتناسب مع طابع العصر بتكريس وتدعيم من النزعة الإنسانية التي تعلي من شأن الإنسان وتؤكد من قيمته الأساسية ومركز وجوده (الباشا،30) .

وقد رأى جان جاك روسو أنه بموجب العقد الاجتماعي يتعهد كل متعاقد بأن يتنازل عن حقوقه الطبيعية بحيث تسود المساواة المطلقة بينهم وتتحقق المشاركة في إطار الإرادة العامة المستخلصة من الجماعة في مجموعها، فالجميع ملزمون بالخضوع للقانون، فالفرد بذلك لا يخضع إلا لنفسه، فكل فرد يحقق ذاته في قرارات الإرادة العامة ويكون بالتالي حراً كلياً، لأنها من ناحية تعتبر إرادة الجميع، ومن ناحية أخرى هي ليست إرادة فردية بعينها، لأنه لا يستطيع أي فرد أن يمتلكها ... وفي ظل هذه الظروف تنتفي التبعية الشخصية وتصبح الطاعة للقانون الذي هو تعبير الإرادة العامة، معادلة للاستقلال الطبيعي(عزمي،1970، 15) .

فحركة التحرير الكبرى التي سادت أوربا في القرن الثامن عشر لم تكن سوى امتداد طبيعي لفلسفة لوك _ تلك الفلسفة التي كانت تقوم على احترام القيم الإنسانية والحرية الفردية سواء في الدين أو الفكر أو في السياسة، وتنادي بتحرير الفرد الذي انطمست حريته وشخصيته في ظل استبداد الكنيسة، وتلاشت حقوقه وانصهرت نتيجة طغيان الملوك وتعصبهم فأصبحت حياته كلها واجبات بلا حقوق .

فقد كان لوك نصيراً لسيادة الشعوب _ ولما كانت هذه الشعوب مكونة من الأفراد _ فإنه من الواجب أن يتمتع كل فرد بكامل حقوقه وأهمها حق الحياة وحق الحرية، وهذه الحقوق تقوم على الإنتاج وليست منحة من الحكام أو الملوك كما يقول لوك (بن قبلية،1999، 28)، وقد ازدادت هذه القيمة بتطور المجتمع ودرجة ازدهاره ودلت على قدرته في تنظيم نفسه، والتي تتوقف على عوامل أخرى كالوعي وانتشار التعليم والمعرفة فيما يرتبط فيه بنضال الإنسان من أجل حقوقه وتطور النظام السياسي والمشاركة فيه، والذي يتطلب التطور الاجتماعي في محاولة تغليب الحرية على السلطة وبذلك يتجه النظام إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وتعتبر الثورة الفرنسية أولى الحركات السياسية التي نادت صراحة بحقوق الإنسان، وهي التي ذاعت بسببها تلك المبادئ الثلاثة الشهيرة (الحرية، المساواة، والإخاء)، ولكن التعبير الكامل عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي لم يظهر ويشغل الذهن إلا بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1948 م.

فقد أولى ميثاق الأمم المتحدة عناية خاصة بحقوق الإنسان، وقد أشار الى تلك الحقوق في مواضع مختلفة، حيث أشارت الفقرة الثالثة من المادة الأولى في ميثاق الأمم المتحدة إلى: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، وأشارت المادة 55 من الميثاق أيضاً إلى: الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وتعمل الأمم المتحدة على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان فعلاً، وتضيف الفقرة ج من المادة 76من الميثاق: التشجيع

على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الفقرة 7 تشير إلى: كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية (بن قبلية،28) .

وقد صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1948م في مقدمة و30 مادة، وقد ورد في المقدمة: لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والمساواة . (25)، كما أشارت المقدمة في مسألة عدم احترام مكانة الإنسان، ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدرائها قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني ...(بن قبلية،28)، فإن الإعلان قد بدأ بمعالجة الحريات والحقوق التي يمكن أن نصنفها إلى ثلاث فئات: (بن قبلية،29) .

1ـ الفئة الأولى: الحريات البدنية وتناولتها المواد (3 – 14)والتي اعترفت بحق الإنسان في السلامة البدنية وخطر الأعمال التي تحط من كرامة الإنسان، كالإتجار بالبشر وأعمال التعذيب وضمان حرية المنزل .

2ـ الفئة الثانية: فئة الحقوق العائدة على الإنسان في علاقته مع الدولة، وتناولتها المواد (18 – 21) ومن هذه الحقوق حرية الصحافة والمعتقد وحق التجمع وحق انشاء الجمعيات .

3ـ الفئة الثالثة: الحقوق الاجتماعية وتناولتها المواد (22 – 26) حيث أكد الإعلان حق كل فرد في الحصول على عمل والمساواة في الأجر والحرية الثقافية، وقد شهد هذا الإعلان الذي سمي إعلان حقوق الإنسان والمواطن ميلاد فكرة المواطنة بمفهومها الحديث، وقد تم إعداد هذا الإعلان في وقت تفجرت فيه الثورة الفرنسية وظهر إلى الأذهان مفهوم الأمة ومبدأ سيادة الأمة على عكس المبدأ الذي كان سائداً قبل ذلك، والذي يقسم المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات ولكل طبقة نوابها في مجلس يسمى مجلس الطبقات الثلاث .

ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان امتداداً لميثاق الأمم المتحدة ولا سيما في مضامينه الداعية إلى تعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تفرقة أو تمييز بين الناس، ويعتبر وثيقة دولية تجميعية تناولت حقوق الإنسان في الصعيد الدولي، وقد فصل إلى حقوق فردية أو ذاتية تشمل الحق في الحياة وفي الحرية والمساواة والعدل، ثم إلى حقوق اجتماعية أو مدنية كالحرية في بناء الأسرة وتنشئة الأولاد والحق في التعليم والرعاية الصحية وفي التنقل والإقامة، ثم الحقوق الاقتصادية كالحق في العمل وفي الأجر العادل، وحق التملك وفي الحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المشاركة في الحياة العامة بما تعنيه من حقوق الترشح والانتخابات .

ثالثاً:. حقوق الإنسان في ظل الوضع الدولي الجديد:

يتذرع الوضع الدولي الجديد بالدعوة إلى الحرية والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، إلا أن الحقيقة غير ذلك، وليس خافياً أن الوضع الدولي الجديد الذي تعززه الإمبريالية الجديدة يتأسس على السيطرة والهيمنة والاحتكار، وهو ما يؤدي إلى كارثة اجتماعية، ولم يعبر عن العدل والمساواة وحقوق الإنسان،

لهذا السبب فإن الإمبريالية الجديدة يثور ضدها الكثيرون وشعارها مصمم أصلاً بطريقة متعمدة لغايات الهيمنة والاحتكار والسيطرة على مقدرات الشعوب. ومنذ انتهاء الحرب الباردة والولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى حقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي على اعتبار أن التحرر الفكري يواكب تحرراً اقتصادياً ، وهو ما يعني اقتصاداً مفتوحاً أمام الشركات الأمريكية وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل على النحو الذي لا يمكن للدولة في المستقبل من الانعزال وحرمان باقي الدول من مواردها وثرواتها الطبيعية(بن قبلية،29).

وفي ظل الوضع الدولي الجديد تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن يسود النموذج الأمريكي قصد تحويل العالم إلى قرية أمريكية من خلال الهيمنة الثقافية والإعلامية الأمريكية، وتتخذ الولايات المتحدة من وسائل الاتصال والمعلومات سبيلاً إلى بسط سيطرتها على العالم، ومن مظاهر ذلك شبكة الانترنت الأمريكية الأصل والأقمار الصناعية الأمريكية المتعددة الأغراض واحتكار الولايات المتحدة لنصف سوق الإعلام العالمي (الحاجي،2000، 114).

وبالنظر إلى أن حماية واحترام حقوق الإنسان التي نصت عليها كافة الشرائع والأعراف الدولية أصبحت مطلباً ملحاً نتيجة ما يحدث في الوضع الدولي الجديد من انتهاكات لكرامة البشر وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على موارد العالم وعدم المساواة في الحقوق حتى في إطار المؤسسات والهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، فإن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما يرى (محمد الأصيبعي) بقيت مجرد شعارات ومبادئ يتشدق بها الزعماء والحكومات للتعبير عن ديمقراطية نظمهم وعدالة مجتمعاتهم (الأصيبعي،2001، 42)، ودلل على ذلك ببروز العديد من المنظمات غير الحكومية والداعية بحقوق الإنسان تطالب بتطبيق عادل لمبادئ حقوق الإنسان وبضرورة خلق وعي شعبي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

وفي محاولة لتحديد مصطلح العولمة وبيان تأثيراتها على وجه الخصوص في ميدان حقوق الإنسان يشير (محمد الأصيبعي) إلى التحول الذي يجري حالياً وبما يتمشى مع انسحاب مبرمج من بعض المجالات المتصلة بالتخطيط والانتاج والاصلاح الاجتماعي، وما نتج من دعم القطاع الخاص ساهم في تقويض شرعية الدولة التي أحدقت بها الأزمات المالية وبالتالي هناك تجليات سلبية تجاه حقوق الإنسان، ويضيف الى أن محاولات التسييس المتنامية لعمليات العولمة أثرت بشكل مباشر على حقوق الإنسان التي روعيت لعهد طويل، وضرب أمثلة منها، الأمن الاجتماعي والتعليم والصحة واستبعاد الفئات الاجتماعية كالنساء والشيوخ والأطفال. ودعا الباحث إلى الاستفادة من ايجابيات العولمة لتكوين ثقافة إنسانية واعية بالحقوق والحريات ودعمها بما يضمن تعزيز وتقوية الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في كل مكان (الأصيبعي،44) .

إن مفردات حقوق الإنسان لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ثوابت وخصوصيات جميع الثقافات والأمم، حيث أن لكل أمة ثقافة من الخصوصية ما يختلف عن ثقافات الأمم الأخرى، والبعد عن استخدام شعار حقوق الإنسان سلاحاً في وجه الآخر، حيث أن الغرب يركز على أولوية حقوق الإنسان على السيادة ليعطي لنفسه المبرر للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وبشكل خاص تلك التي تتعارض معها أهدافه

ومصالحه، ولا معنى للحقوق المدنية في ظل الهيمنة والاستغلال كسمات وظواهر تطبع علاقة الغرب بالدول النامية، الأمر الذي يعني أن الغرب أراد من إعلان حقوق الإنسان واجهة تخدم مصالحه وأهدافه وتوظف بالطريقة التي يريدها، في حين كانت ولا تزال الدول النامية تبحث عن حقوق الإنسان في إطار سعيها للحصول على الغذاء والمأوى والتحرر الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها، ويوظف الإعلام الغربي شعار حقوق الإنسان ضد الجهات التي يضعها الغرب في موقع الخصم لمصالحه أو المنافس لنفوذه أو الرافض لهيمنته، في حين نراه يغض الطرف عن دول تنتهك حقوق الإنسان انتهاكاً صارخاً . كما نرى كثيراً من دساتير الدول الغربية قد بقيت على ذلك حيث أن التنصيص على الحقوق والحريات في دساتيرها لا يعني التطبيق على أرض الواقع، إذ نلمس في جميع التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان مدى الانتهاكات الصارمة لهذه الحقوق ومدى الاستهانة بإنسانية الإنسان وأدميته، وليست الدول العربية والإسلامية هي الوحيدة في هذا الميدان، بل أن أكثر دعاة حقوق الإنسان في الغرب والولايات المتحدة تضرب عرض الحائط بهذه الحقوق عندما يتعارض مع مصالحها وتحقيق أهدافها، وفي الحقيقة أن العالم يهمه مصالحه السياسية والاقتصادية فقط ولا يأبه بانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث وخاصة في بلدان العالم النامي .

فالولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية وإنسانية تزعم بأن لها حق مشروع في التدخل في شئون الدول الأخرى، باعتبارها القوى العظمى الوحيدة في العالم _ القطب الواحد _ وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نفسها مدافعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يؤخذ في هذا الشأن ازدواجية المعايير حيث نجدها تغض الطرف عن ما يسمى بإسرائيل رغم جرائمها وانتهاكاتها المتكررة في مجال حقوق الإنسان بل تعد الداعم لها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وكل قرارات الإدانة ضد اسرائيل التي تصدر من مجلس الأمن تبطلها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة امتلاكها حق الفيتو، وعلى الرغم من أن سياسات إسرائيل تخالف القرارات الدولية والاتفاقيات الأممية فقد أفشلت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً يمنح فلسطين عضوية كاملة في مجلس الأمن الدولي في إبريل 2024م نتيجة الفيتو الأمريكي، حيث يعد هذا القرار لا أخلاقي وتحدي لإرادة المجتمع الدولي، ولعل ما حدث ويحدث في قطاع غزة من قتل وتهجير وتجويع للأطفال والشيوخ والنساء وتدمير البيوت والمستشفيات والمساجد الدليل على ذلك في ظل صمت المجتمع الدولي وبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أنها تركز على دول أخرى وتعاديها .

ويوجز (نعوم تشومسكي) في عبارة بليغة نصها:" أنت حر أن تفعل ما تشاء ما دمت كنت تفعل ما نشاء نحن"(مرقسن2006، 53). أي بما يتوافق مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة الامريكية .

ويرى الجابري بأن الديمقراطية في هذا العصر تعني نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يقوم على ثلاثة أركان: (الجابري،1998، 302)

1. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع منهما كالحريات الديمقراطية والحق في العمل وتكافؤ الفرص .. الخ.

2. دولة القانون والمؤسسات السياسية والمدنية التي تعتمد على الأفراد .
3. تداول السلطة بين القوى السياسية المتعددة داخل مؤسسات الدولة على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأفراد .

إن حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي حقاَ كما يقول الفارابي، فالمجتمع الديمقراطي هو شركة كبيرة تعاقد أفرادها وتعاهدوا على أن يعطي كل واحد منهم من نفسه دون أن يناظر الآخرين أو يخاذلهم واقتنعوا على أن يتعايشوا ويضعوا لأنفسهم قوانين ترعاهم وتحدد من مسئولياتهم (الباشا،33) .

إن منظمات حقوق الإنسان التي تدعو الى رفع مستوى المعيشة للأيدي العاملة وتقليل ساعات العمل وعدم استخدام الأطفال في العمل، إلا أن ذلك لا يتناسب مع الضروريات والحاجات الملحة للدول النامية بسبب التدني في الدخل ووجود نسب عالية من البطالة، وأن العاملين في مجال حقوق الإنسان قد أكدوا بأن كل مجتمع لا تتحقق فيه ضمانة الحقوق ولا يتجدد فيه فصل السلطات هو مجتمع لا دستور فيه، ولا عدالة فيه، ولا مساواة فيه، ونحن كأمة عربية وإسلامية تزخر ثقافتنا الدينية والدنيوية بالكثير مما يمكن أن نستخلص فيه نموذجاً خاصاً بنا والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وإن لكل مجتمع خصوصيته فلا بد من الاعتراف بها، مع التأكيد على أدمية الإنسان واحترام إنسانيته، ولا بد من احترامه وتكريمه من خلال احترامنا لحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار مصلحة الأمة والمجتمع، وعلينا الاعتراف بأن هناك اختلاف في الرأي ولا بد من احترام الرأي الآخر، وحق الإنسان في التعبير من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، إلى جانب حقه في التعليم والصحة، والإيمان بالتعددية في إطار دستور يحتكم إليه الجميع، والإيمان بمبدأ السلطة حيث من حق الأغلبية الوصول للسلطة بالطرق السلمية ومن خلال صناديق الانتخابات وفق انتخابات نزيهة، مع الأخذ في الاعتبار حماية الأقلية من هيمنة الأكثرية، والسماح للأقلية بإبداء الرأي ودون إكراه أو ملاحقة وأن لا تؤخذ بجريرة آرائها .

الخاتمة:-

لقد لمسنا من خلال ما تقدم عرضه ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان والاستهانة بآدميته وكرامته في ظل الوضع الدولي الجديد، ولمزيد من العمل والجهد في هذا السياق نخلص إلى بعض النقاط التي من شأنها أن تساهم في حماية واحترام حقوق الإنسان كما نصت عليه كافة الشرائع والأعراف الدولية وهي على النحو التالي: -

1- التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين بني البشر جميعاً، وصون آدمية الإنسان واحترام إنسانيته باحترام حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحقه في التعبير من خلال وسائل الاتصال المختلفة .

2. حرية الرأي والتعبير حق من حقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها ومطالبها والتي من بينها الحق في البحث العلمي، وحرية الصحافة، وتداول السلطة سلمياً وفق انتخابات دورية عادلة ونزيهة، والحق في الاختلاف على مستوى الأفراد والجماعات .

3. تنظيم المجتمع على أسس قانونية، دستورية وديمقراطية، قوانين معبرة عن إرادة الشعب مع سيادة القانون أمام قضاء مستقل (الجابري،302) .

المصادر والمراجع:-

1- الباشا، حسن(1989)، حقوق الإنسان بين الفلسفة والأديان، "ط1 " دار الكتب بنغازي .

2 – الجابري، محمد(1998) العولمة والهوية الثقافية، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز الدراسات، طرابلس .

3 _ الحاجي، محمد(2000) ، عولمة الاعلام والثقافة، دار المكتبي ، دمشق .

4. الخطيب، عمر(1998)، لمحات في الثقافة الاسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت .

5 – الأصيبعي، محمد(2001)، حقوق الانسان في ظل العولمة ، مجلة دراسات، بيروت.العدد السابع

6- اسلام، عزمي(1970)، جون لوك، دار الثقافة، القاهرة .

7 – بن قبلية، مكي(1999)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة دراسات، مركز الدراسات، العدد الرابع.

8. عمارة، محمد(1985)،الاسلام وحقوق الانسان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت .

9 – مرقس، سمير(2006)، المواطنة والتغيير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .

10. مهران، محمد(1973)، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، دار قباء للطباعة، القاهرة .